

תقرير المراقبة السنوي 63 ب، المطروح على طاولة الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) يتناول جهاز الأمن بما فيه جيش الدفاع الإسرائيلي، الصناعات العسكرية والمؤسسات التي لها تأثير على المجال الأمني. لقد ركز التقرير على النواحي التنظيمية، الإدارية، الاقتصادية، وموضوع تطبيق القانون والنظام من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي ووزارة الأمن في منطقة يهودا والسامرة، كذلك ركز التقرير على المواضيع المتعلقة بالمحافظة على جودة البيئة إزاء التأثير الكبير للصناعات الأمنية على تلويث البيئة، وما ينجم عنها من خطر على سلامة الجمهور.

تتناول بداية التقرير نشاطات وزارة الأمن، وفحص موضوع الرقابة على تصدير منتجات المؤسسات العسكرية في وزارة الأمن، بما في ذلك إعطاء الرخص والتسويق والإجراءات التي تتخذها الوزارة تجاه المصدرين من أجل تنفيذ تعليمات قانون المراقبة على تصدير المنتجات العسكرية - للعام 2007، وذلك إزاء توقعات الجهات الدولية، بأن دولة إسرائيل سوف تقوم بمثل هذه المراقبة، بحسب المعايير العالمية وضمن مصالحها الوطنية. بالرغم من مرور خمس سنوات على دخول القانون المذكور أعلاه حيز التنفيذ، أشار التقرير إلى نواقص تتعلق بعدم استعمال الصلاحيات الممنوحة للرقابة والى غياب تطبيقها، وبالمقابل فإن بعض الإجراءات التي تتخذها الوزارة في هذا السياق لها تأثير سلبي على صادرات الصناعات العسكرية وبالتالي تلحق الإضرار بالمصدرين.

موضوع إضافي تم فحصه في تقارير سابقة وجاء بالتقرير الحالي هو الرقابة على ميزانية وزارة الأمن، التي تحتل مكانا مرموقا في أولويات الاهتمام الجماهيري. جرى فحص شامل لموضوع تصحيح النواقص التي اكتشفت في تقارير سابقة، إضافة إلى فحص تطبيق أنظمة جديدة بما في ذلك قرارات الحكومة بمراقبة التغييرات في ميزانية وزارة الأمن. أشار التقرير لوجود نواقص في أنظمة مراقبة التغييرات في ميزانية وزارة الأمن للأعوام 2010 و 2011، التي تجلت بعدم استيفاء قرار الحكومة، وأيضا في المراقبة الهشة لوزارة المالية على التغييرات في الميزانية التي يقوم بها قسم

الميزانيات في وزارة الأمن. خلال عام 2012، تم اتخاذ خطوات لزيادة الشفافية وتحسين المراقبة، وعليه فمن اللائق أن تبلور وزارة الدفاع ووزارة المالية و بالتشاور مع اللجنة المشتركة لميزانية وزارة الأمن، نظام فعال أفضل بما يتعلق بالتغييرات في ميزانية وزارة الأمن. موضوع مركزي آخر، قد واصل مكتب مراقب الدولة فحصه هذا العام وهو الحفاظ على حماية البيئة في الصناعات العسكرية. أشار التقرير إلى تكرار نواقص كانت قد ظهرت في تقارير

سابقة. أشار التقرير أيضا إلى وجود نواقص تشكل خطرا على سلامة الجمهور، بكل ما يتعلق بتلوث الأرض والمياه الجوفية في مصانع "تاعاس". كذلك تم الكشف عن مراقبة فاشلة لوزارة جودة البيئة على نشاطات الصناعة الجوية فيما يتعلق بجودة البيئة.

لقد خصص فصل خاص في التقرير لمنطقة يهودا والسامرة، وهو يتعلق بمواضيع التنسيق بين جهات تطبيق القانون في منطقة يهودا والسامرة، وكذلك في نشاطات الوحدة المسؤولة عن الممتلكات الحكومية والمتروكة في هذه المنطقة.

لتطبيق القانون في منطقة يهودا والسامرة تأثير كبير على السكان الإسرائيليين والفلسطينيين في كل مجالات الحياة، بما في ذلك المجال الأمني، السياسي، الاقتصادي والاجتماعي. إن جيش الدفاع الإسرائيلي هو المسؤول عن تطبيق القانون والنظام بالإضافة إلى الإدارة المدنية وشرطة إسرائيل. أشار التقرير إلى وجود نواقص خطيرة ومتواصلة في مجال التعاون بين هذه الجهات. عدم التنسيق يؤدي الى معالجة سيئة لمجمل المخالفات في مجال التخطيط والبناء، سرقة مياه، التنقيب عن المياه بشكل غير القانوني، الإضرار بجودة البيئة، مكوث فلسطينيين بشكل غير قانوني داخل التجمعات الإسرائيلية في منطقة يهودا والسامرة وتطبيق قانون السير .

إن نتائج التقرير تشير إلى خلل صعب في مجال تطبيق القانون في يهودا والسامرة ، بالإضافة إلى مناخ غير سليم بحيث أن "كل واحد يعمل ما يروق له". إن خلل تعدد الأجهزة يلزم اهتماما خاصا وتدخلا فعالا لوزراء الحكومة المختصين في موضوع تصحيح النواقص.


أشار التقرير إلى نواقص اكتشفت في نشاط المسؤول عن الممتلكات الحكومية والمتروكة في منطقة يهودا والسامرة، قسم منها خطير، يتركز في إدارة فاشلة لأراضي الدولة والأراضي المتروكة في منطقة يهودا والسامرة. منذ سنوات عديدة وهذه النواقص معروفة للإدارة المدنية ولإدارة أراضي إسرائيل، إضافة لجهات رفيعة في وزارات الحكومة ذات العلاقة. وفي هذا السياق فإن التوجهات العديدة المطالبة بمعالجة ملائمة لم تحظ بالاهتمام ولم تجد الحلول، والنتيجة هي إهدار مئات ملايين الشواقل من خزينة الدولة .

شمل التقرير بشكل خاص موضوع فحص جاهزية الجبهة الداخلية في حالات الطوارئ والتي تعتبر في جزء منها عملية فحص متابعة، قد فحصها مكتب مراقب الدولة بعد حرب لبنان الثانية، إلى جانب نشاطات الحكومة المحمودة في تحسين التنسيق في هذا المجال وذلك عن طريق اقامة وزارة لحماية الجبهة الداخلية، وأعمال حماية أخرى مختلفة. أشار التقرير إلى أن الحكومة لم تبادر إلى تقديم مشروع قانون شامل موحد ومنسق، يركز التعليمات في موضوع جاهزية الجبهة

הداخلية في اوقات الطوارئ ويوضح تسلسل الصلاحيات ومجالات المسؤولية لكل وزارات الحكومة والهيئات العاملة فيها، وخاصة وزارة حماية الجبهة الداخلية. إن هذا الأمر حيوي ومطلوب من اجل المساعدة في تحسين المهام المشتركة المنسقة بين وزارة الأمن ووزارة حماية الجبهة الداخلية، في مجال العناية بالجبهة الداخلية في حالات الطوارئ. هذا التقرير كان بمثابة مراقبة ومتابعة لتصحيح نواقص قد ظهرت في تقارير سابقة، وقد أشار التقرير الحالي إلى ظهور نواقص إضافية في جاهزية الجبهة الداخلية لحالات الطوارئ والتي لم تصحح بعد.

تعامل التقرير مع مواضيع هامة اخرى: القوى البشرية في مديرية "حوما" في وزارة الأمن، القانون التأديبي لجيش الدفاع الإسرائيلي ، خدمات طب الأسنان في جيش الدفاع الإسرائيلي، والاستعمال الشخصي لمركبات وزارة الأمن وجيش الدفاع الإسرائيلي. أشار التقرير إلى نواقص بحاجة للاهتمام وللإصلاح السريع من قبل الجهات المسؤولة.

جهاز الأمن يعمل في مجالات متعددة ومتنوعة، لذلك ألقى المشرع على مراقب الدولة مسؤولية التأكد بأنه يعمل بحسب المعايير المتوقعة منه، من خلال المحافظة على استعداد جيش الدفاع الإسرائيلي، وعلى النشاط الناجع والتفيري. سيواصل مكتب مراقب الدولة المراقبة، من اجل متابعة تصحيح النواقص التي اكتشفت في هذا التقرير. لذلك ففي السنوات القادمة، سيعمل مراقب الدولة على تعميق الفحص والمراقبة في جهاز الأمن، المسئول عن امن وسلامة الدولة وسكانها والموجود في قلب الاهتمام العام.



יוסף חיים שפירא, قاض (متقاعد)

مراقب الدولة

ومندوب شكاوى الجمهور

اورشليم القدس, تموز 2013